دليل القارئ

التقرير العربي للتنمية المستدامة هو **منشورٌ مشترك بين وكالات الأمم المتحدة يَصْدُرُ كل أربع سنوات** عن لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا). يهدف التقرير إلى دعم متابعة واستعراض خطة التنمية المستدامة لعام 2030 على المستوى الإقليمي، وتولى إعداد إصدار عام 2024 منه فريق عمل مؤلف من 18 وكالة من وكالات الأمم المتحدة العاملة في المنطقة[1].

يبني إصدار عام 2024 من التقرير العربي للتنمية المستدامة على إصدار عام 2020 وما اشتمل عليه من تحليل للعوائق الرئيسية التي تحول دون تحقيق أهداف التنمية المستدامة في المنطقة العربية. ويبحث الإصدار الجديد في **اتّجاهات سياسات أهداف التنمية المستدامة** على الصعيد الإقليمي ومستوى مجموعات البلدان (وتتضمّن هذه المذكرة، في آخرها، بياناً لمجموعات بلدان)، ويستعرض النُّهُج الرئيسية التي تعتمدها الحكومات العربية للتقدُّم في مجالات السياسة العامة ذات الأولوية ضمن إطار كل هدف من أهداف التنمية المستدامة الـ 17 ليبيِّن مواضَع الثغرات في السياسات، ويقدِّم تحليلاً سياقياً لكل اتّجاه.

يتضمّن إصدار عام 2024 من التقرير العربي للتنمية المستدامة **17 فصلاً**، ويغطي كل فصل هدفاً من أهداف التنمية المستدامة، علاوة على **فصل تأطيري** يلخص النتائج الرئيسية لتحليل اتّجاهات السياسات، ويبيِّن العناصر السياقية الهامة في بيئة صنع السياسات وحالة التنمية في المنطقة العربية.

وتجمع الفصول الـ 17 المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة بين **التحليل النوعي والكمي**، وتتبع هيكلاً موحّداً على النحو المبيَّن في الجدول أدناه. يركِّز كل فصل على هدف من أهداف التنمية المستدامة، مع بيانٍ للروابط بين أهداف التنمية المستدامة كافة، وإحالات إلى فصولٍ أخرى عند الاقتضاء.

وفي مختلف فصول التقرير، تُعرَض المعلومات على شكل **نقاط** تيسيراً للقراءة.

وسوف يُنشر إصدار عام 2024 من التقرير العربي للتنمية المستدامة **بصيغة رقمية** فقط. وبوسع القارئ أن يتصفَّح كل المحتوى عبر الإنترنت. كما ابتُكِرَ لهذا التقرير خاصية **"تقريري الخاص"** التي تمكِّن القراء من اختيار أجزاء من التقرير تهمهم فيحوّلها البرنامج إلى ملف مخصَّص قابل للتنزيل.

ولأي استفسارات أو تعليقات، الرجاء التواصل على البريد الإلكتروني التالي: escwa-2030agenda@un.org.

التحليل النوعي

يبني التحليل النوعي على مدخلات وآراء الخبراء لدى **وكالات الأمم المتحدة العاملة في المنطقة** وعلى ثروة من المنشورات الرئيسية وقواعد البيانات الصادرة عن الأمم المتحدة. وشكّلت **الاستعراضات الوطنية الطوعية** التي قدَّمتها الدول العربية مصدراً هاماً للأمثلة التي تضمّنتها فصول عدة من التقرير عن تجارب البلدان. بالإضافة إلى البحث المكتبي المكثف، يعتمد التحليل أيضاً على **عملية مراجعة دقيقة اضطلع بها خبراء مستقلون** من المنطقة (الاطلاع على قسم الشكر والتقدير).

ويركِّز التحليل النوعي على **مجموعة قليلة ولكن أساسية من مجالات السياسة لكل هدف من أهداف التنمية المستدامة**، بناءً على قراءة مكثفة للهدف ومقاصده ومؤشراته، وتدقيق من قِبل فِرقة العمل المشتركة بين وكالات الأمم المتحدة. وأثناء اختيار المجالات الرئيسية في السياسة العامة، أُخِذ في الاعتبار أن بعض المجالات قد تظهر تحت أهداف عدة مترابطة من أهداف التنمية المستدامة. على سبيل المثال، يركِّز الفصل المتعلق بالهدف 1 من أهداف التنمية المستدامة على الحد من الفقر وسياسات الحماية الاجتماعية، إلا أنه لا يخوض في مجالات على صلة وثيقة بهذا الهدف لها هي أيضاً أهمية بالغة، مثل السياسات المولِّدة للعمالة التي يحلِّلها الفصل المتعلق بالهدف 8 من أهداف التنمية المستدامة.

لم تعتمد عملية تحديد **اتّجاهات السياسة العامة** على مسح شامل لكل سياسة على الصعيد الوطني، ولكن، وفي إطار كل مجال محدَّد من مجالات سياسات أهداف التنمية المستدامة، على تحديد مواضع تركيز **السياسات المعتمدة (أي السياسات المعمول بها حالياً)** التي تهدف إلى تحقيق نتائج مماثلة و/أو التي تتّخذ تدابير في السياسة العامة مماثلة لتحقيقها. وصنفت الاتّجاهات على أنها مشتركة على صعيد المنطقة أو في مجموعة بلدان، حسب الاقتضاء.

وحُدّدت **الاتّجاهات الرئيسية للسياسات على صعيد المنطقة ومجموعات البلدان** بناءً على الجهود القائمة لمراجعة مشهد السياسات في المنطقة من قِبل مختلف وكالات الأمم المتحدة، واستُكملت بمراجعة مكتبية إضافية لسياسات أهداف التنمية المستدامة الحالية على المستوى الوطني. ويوضِّح كل اتّجاه للسياسة العامة **بأمثلة بارزة من البلدان**، ولكن لا يُقصد من هذه الأمثلة حصر جميع الجهود.

ونظراً إلى النطاق الواسع للتقرير، لا يتيسَّر دائماً تقديم تحليل مُحكَم لفعالية وأثر كل اتّجاه للسياسة العامة، إلا أن التقرير يشير إلى **الفجوات في السياسات والعناصر المفقودة من السياسات**، التي يمس فقدانها بالتقدُّم الإقليمي إلى أهداف التنمية المستدامة. وتتاح هذه المعلومات غالباً **في مربعات جانبية**. وفي مقدِّمة كل فصل من

فصول أهداف التنمية المستدامة، اقتُرِحت **مجموعة من التدابير لسد هذه الثغرات الرئيسية في السياسات وصولاً إلى عام 2030.**

يخصِّص كل فصل من فصول أهداف التنمية المستدامة قسماً **للفئات المعرَّضة للإهمال**[2]، وتشمل الفئات المحدَّدة في إصدار عام 2020 من التقرير بالإضافة إلى فئات أخرى. ويَعرِضُ كل فصل أمثلة بارزة للسياسات الوطنية التي تستهدف كل فئة من هذه الفئات.

ونظراً للندرة النسبية للمعلومات المتاحة عن **تمويل أهداف التنمية المستدامة** في المنطقة، ليس من الممكن دائماً تبيُّن اتّجاهات التمويل في المنطقة وفي مجموعات البلدان لكل هدف من أهداف التنمية المستدامة. وفي حين أن الفصل المتعلق بالهدف 17 من أهداف التنمية المستدامة يتضمّن قسماً عن التمويل يحلِّل السياسات الإقليمية لتحقيق الاستدامة المالية الشاملة، يركِّز قسم **مشهد التمويل** في كل فصل من فصول أهداف التنمية المستدامة على قضايا التمويل الخاصة بهدف التنمية المستدامة الذي يبحث فيه الفصل، مثل مستوى الإنفاق الحكومي على الهدف، ودور برامج الدعم والمساعدة الإنمائية الرسمية وآليات التمويل الناشئة.

والمعلومات المعروضة في قسم **الأبعاد الإقليمية** من كل فصل من الفصول المعنيّة بأهداف التنمية المستدامة تسلِّط الضوء على التعاون الإقليمي القائم، ولا سيّما في إطار جامعة الدول العربية وهيئاتها الفرعية، وعلى ما يمكن ويجب تحقيقه لتقدُّم البلدان العربية نحو أهداف التنمية المستدامة.

الهيكل النموذجي لفصول أهداف التنمية المستدامة

عنوان القسم	محتوى القسم
ألف. مقدّمة	تقييم نوعي موجز لوضع المنطقة إزاء هدف التنمية المستدامة الذي يتناوله الفصل. وصولاً إلى عام 2030 – نَهج السياسات المقترحة لتسريع التقدُّم: الإجراءات ذات الأولوية على صعيد المنطقة لمعالجة فجوات السياسات وتسريع تحقيق هدف التنمية المستدامة الذي يتناوله الفصل. ما تقوله البيانات: بيانات على مستوى المنطقة/مجموعة البلدان (انظر التحليل الكمي أدناه).
باء. مشهد السياسات	اتّجاهات السياسات المشتركة في معظم بلدان المنطقة، بغض النظر عن مستوى دخل البلد أو الأوضاع فيه. أمثلة على السياسات الوطنية ذات الصلة بكل اتّجاه من اتّجاهات السياسات. الفجوات في السياسات أو العناصر المفقودة من السياسات، معروضة في مربعات جانبية.
جيم. توجّه السياسات حسب مجموعات البلدان	اتّجاهات السياسات العامة في كل مجموعة بلدان، أو السياسات العامة المتَّبعة بطرائق مختلفة في مجموعات البلدان المختلفة. أمثلة على السياسات الوطنية ذات الصلة بكل اتّجاه من اتّجاهات السياسات. الفجوات في السياسات أو العناصر المفقودة من السياسات، معروضة في مربعات جانبية.
دال. سياسات لعدم إهمال أحد	الفئات المعرّضة للإهمال وأسباب تعرُّضها لهذا الخطر. أمثلة توضيحية للسياسات الوطنية التي تستهدف هذه الفئات بالمساعدة.
هاء. مشهد التمويل	تحدّيات وفرص التمويل الخاصة بكل هدف من أهداف التنمية المستدامة في المنطقة.
واو. الأبعاد الإقليمية	الفرص القائمة والمحتملة للتكامل والتعاون الإقليميين.

التحليل الكمي

ليس إصدار عام 2024 من التقرير العربي للتنمية المستدامة سجلاً للتقدُّم المحرز. يقدّم التحليل الكمي في قسم **"ما تقوله البيانات"**، وفي الأقسام الأخرى من الفصول الخاصة بأهداف التنمية المستدامة، لمحة عن المتوسطات المتاحة على صعيد المنطقة وعلى مستوى مجموعات البلدان، مع الإشارة حيثما أمكن إلى اتّجاه التغيير (التقدُّم/التراجع) منذ اعتماد خطة عام 2030 في عام 2015، ومقارنة بالمتوسط العالمي.

ويستحيل تحديد العلاقة السببية بين مشهد السياسات واتّجاهات البيانات، لكن ما تقصه البيانات يتيح سياقاً هاماً لتحسين قراءة اتّجاهات السياسات.

وكان المصدر الأساسي للبيانات هو المرصد العربي لأهداف التنمية المستدامة الذي طوّرته الإسكوا، واستكملت البيانات بمصادر أخرى إذا اقتضت الحاجة ذلك. وقد اعتمد جمع البيانات في المرصد على إطار المؤشرات العالمية من أجل أهداف وغايات التنمية المستدامة الواردة في خطة التنمية المستدامة لعام 2030، الذي أعدَّه فريق

الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة[3]. وندعو القراء إلى الاطلاع على المرصد للحصول على أحدث البيانات.

مجموعات البلدان

تتألف المنطقة العربية، كما تقدَّم في هذا التقرير، من الدول الـ 22 الأعضاء في جامعة الدول العربية، وهي: الأردن، والإمارات العربية المتحدة، والبحرين، وتونس، والجزائر، وجزر القمر، والجمهورية العربية السورية، وجيبوتي، والسودان، والصومال، والعراق، وعُمان، ودولة فلسطين، وقطر، والكويت، ولبنان، وليبيا، ومصر، والمغرب، والمملكة العربية السعودية، وموريتانيا، واليمن.

ويعتمد التقرير نَهجاً مرناً في تعريف مجموعات البلدان في جميع الفصول؛ واختار كل فصل مجموعات البلدان التي تبرز على أفضل وجه اتّجاهات السياسات. ومع ذلك، وما لم يذكر خلاف ذلك، مجموعات البلدان دون الإقليمية المستخدمة في معظم فصول التقرير هي كما يلي:

- **مجموعة بلدان مجلس التعاون الخليجي**، وتشمل الإمارات العربية المتحدة، والبحرين، وعُمان، وقطر، والكويت، والمملكة العربية السعودية؛
- **مجموعة البلدان المتوسطة الدخل**، ويُستثنى منها البلدان التي تمر بحالات الصراع والبلدان المصنَّفة ضمن أقلّ البلدان نموّاً، وتضم مجموعة البلدان هذه: الأردن وتونس والجزائر ولبنان ومصر والمغرب[4]؛
- **أقل البلدان العربية نمواً**، وهي بحسب تصنيف الأمم المتحدة جزر القمر وجيبوتي والسودان والصومال وموريتانيا واليمن؛
- **والبلدان التي تشهد صراعات**، وهي: الجمهورية العربية السورية والسودان والصومال والعراق ودولة فلسطين وليبيا واليمن[5].

والصومال والسودان واليمن مُدرجة في مجموعتي بلدان: أقلّ البلدان نموّاً والبلدان التي تشهد صراعات. وفي بعض الفصول، لوحظت اتّجاهات متشابهة للغاية في السياسات العامة لهاتين المجموعتين، وبالتالي تمَّ الجمع بينهما تحت عنوان واحد، على سبيل المثال في الفصل المتعلق بالهدف 3 من أهداف التنمية المستدامة (الصحة الجيدة والرفاه)؛ والمتعلق بالهدف 8 (العمل اللائق ونمو الاقتصاد)؛ والمتعلق بالهدف 9 (الصناعة والابتكار والهياكل الأساسية)؛ والمتعلق بالهدف 10 (الحد من أوجه عدم المساواة، سياسات الهجرة)؛ والمتعلق بالهدف 11 (مدن ومجتمعات محلية مستدامة)؛ والمتعلق بالهدف 12 (الاستهلاك والإنتاج المسؤولان)؛ والمتعلق بالهدف 15 (الحياة في البرّ)؛ والمتعلق بالهدف 17 (عقد الشراكات لتحقيق الأهداف، التكنولوجيا).

وحدَّد الفصل الخاص بالهدف 10 من أهداف التنمية المستدامة (الحد من أوجه عدم المساواة) الاتّجاهات المشتركة لسياسة المالية العامة والأجور في البلدان المتوسطة الدخل وأقلّ البلدان نموّاً والسياسات المشتركة للهجرة في البلدان المتوسطة الدخل والبلدان المتأثِّرة بالصراعات.

وفي الفصل الخاص بالهدف 14 من أهداف التنمية المستدامة (الحياة تحت الماء)، استُخدمت التجمعات الجغرافية على أساس الأحواض البحرية الإقليمية لأنها توفِّر إطاراً أكثر ملاءمة لتحليل اتّجاهات السياسات.

وفي الفصل المتعلق بالهدف 5 من أهداف التنمية المستدامة (المساواة بين الجنسين)، والمتعلق بالهدف 16 (السلام والعدل والمؤسسات القوية) والمتعلق بالهدف 17 (الشراكات من أجل تحقيق الأهداف، التمويل، والبيانات والرصد والمساءلة)، لم يكن من الممكن تحديد اختلافات واضحة بين مجموعات البلدان، واقتصر تحليل السياسات على اتّجاهات السياسات الإقليمية.

الحواشي

1 منظمة العمل الدولية؛ ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة؛ ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)؛ ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف)؛ ومنظمة الصحة العالمية؛ والمنظمة الدولية للهجرة؛ وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛ وبرنامج الأغذية العالمي؛ ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية؛ وصندوق الأمم المتحدة للسكان؛ ومتطوعو الأمم المتحدة؛ وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة؛ والإسكوا؛ وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية؛ ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة؛ ومكتب الأمم المتحدة للحدّ من مخاطر الكوارث؛ وهيئة الأمم المتحدة للمرأة؛ ومكتب الأمم المتحدة للتنسيق الإنمائي.

2 بما في ذلك: النساء والفتيات؛ والشباب والأطفال؛ والعمال غير النظاميين؛ والعمال المهاجرون؛ واللاجئون والنازحون؛ والأشخاص ذوو الإعاقة؛ وكبار السن؛ والأشخاص الذين يعيشون في فقر والأشخاص الأقل ثراء؛ والمجتمعات الريفية؛ والأشخاص الذين يعيشون في الأحياء الفقيرة أو المساكن غير الملائمة.

3 إطار المؤشرات العالمية لأهداف وغايات خطة التنمية المستدامة لعام 2030.

4 وتشمل بعض الفصول، مثل الذي يتعلق بالهدف 1 من أهداف التنمية المستدامة (القضاء على الفقر)، والذي يتعلق بالهدف 4 (التعليم للجميع)، بعض البلدان المتأثِّرة بالصراعات ضمن مجموعة البلدان المتوسطة الدخل، مما يؤدّي إلى مجموعة أكبر: الأردن وتونس والجزائر ودولة فلسطين والعراق ولبنان وليبيا ومصر والمغرب وموريتانيا.

5 بعض الفصول، مثل الفصل المتعلق بالهدف 1 من أهداف التنمية المستدامة (القضاء على الفقر) والمتعلق بالهدف 4 (التعليم للجميع)، والمتعلق بالهدف 10 (الحد من أوجه عدم المساواة) تنظر في فئة أكبر، وهي "البلدان التي تعاني من الصراع والهشاشة"، والتي تشمل البلدان السبعة التي تشهد نزاعات بالإضافة إلى لبنان.